

«التجارة» تلزم المراكز الخارجية بتقديم خدماتها لكل طالبي الخدمة

وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس السبت إن القرار أكد على تقديم المراكز الخدمة لجميع المعاملات سواء كانت متعلقة بالمؤسسات الفردية أو الشركات أو الميزانيات لافتة إلى أن القرار يهدف إلى تسهيل إجراءات المراجعين وإنجاز

معاملاتهم بسرعة وتوفير الوقت. يذكر أن بعض المراكز كانت تنجز نوعاً معيناً من المعاملات فقط في حين جاء القرار ليسند لها إنجاز جميع المعاملات المذكورة فيه بما يسهل على المراجعين.

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قراراً ألزمت بموجبه المراكز الخارجية التابعة لإدارتي التراخيص التجارية وشركات الأشخاص بتقديم خدماتها لجميع المراجعين طالبي الخدمة في كل المعاملات.

ما بين عام 2000 وعام 2019

«الشال»: تكلفة الإدارة الحكومية تتضخم 5 أضعاف



الموازنة وضمن معايير تحكمها محاصصة وبيئة عمل طاردة.

التفصيلي الأسبوع الفائت، ومن دون تقديم تفسير محدد، قد يقرأ على أنه مؤشراً على عدم جدوى الإستمرار في تأسيس الكيانات

إدارة مستشفى أو مطار أو شركة طيران، وكيف بكونت جديدة، ومؤشر حل مجلس أمناء مدينة الحرير وإقالة رئيس جهازها

عودة إلى تأسيس أجهزة جديدة. الدول الأخرى، إلى جانب إفادتها من كل التجارب الإنسانية التاريخية والمعاصرة، ناجحة أو فاشلة، تبقى تجاربها الذاتية أهم مصادرها لإصلاح الخطأ، ولكن الأمر لا يسير على نفس النهج في الكويت. ورغم أن المنطق يقود إلى الإنحياز لأي مشروع مرتبط باهداف رقمية لا بد من تحقيقها ضمن مدى زمني معلوم، ومشروع كويت جديدة هو ضمن هذا السياق ونأمل له كل نجاح، إلا أنه لا زال يتبع منهج المسار الموازي. والمقصود هنا، هو إنشاء كيان موازي في أطراف البلد مختلف عن نظام مركزها، وفي حدود الأدبيات حول تجارب التنمية، لا مرجع نجاح مثل هذا التوجه، ورغم كل النوايا الطيبة، فالإحتمال المرجح في المستقبل، هو أن خراب المركز سوف يُفشل صلاح الأطراف، وليس العكس، أسوأ بالمعاملات، الرديئة تطرد الجيدة. وإن كان لا بد للتجربة أن تنجح، فالعمل التنموي الإصلاحي لا بد وأن يبدأ من المركز أولاً، ثم الأطراف، فالمرکز، ورغم كل الوعد بسياسات الإصلاح، لا زال حتى الساعة يسير في الاتجاه المعاكس، وعاجز حتى عن

قبل شركة المشروعات السياحية - شركة حكومية - بانها قد تحتاج إلى عشر سنوات لإنجازها، هذا إن أنجزت، وبتكاليف سلبية لجوداها المالية، وبتكاليف حدود 2 مليار دولار أمريكي، والخبر ليس من دون أساس، فقد تكرر قيام الديوان بتنفيذ مشروعات مماثلة، وكل ما تقدم خطأ، أولى الأخطاء هو استمرار القفز على عجز المؤسسات القائمة بتوكيل جهة موازية للقيام بعملها، والخطأ الثاني، هو أن «الديوان الأميري» ليس جهة اختصاص وموقعه حساس وقد ثارت حول عمله شبهات، ودوره الحقيقي رقابي لحث الحكومة على إصلاح أجهزتها وليس بتضخيمها أو تجاوزها والقيام بعملها. ثالث الأخطاء، هو الأرقام الضخمة للتكلفة أيما كان منفذ المشروع، وربما يكون ذلك الارتفاع في التكلفة رغم عدم احتساب القيمة الحقيقية للأرض، سبب رئيسي في سلبية جدوى المشروع المالية. وقام «الديوان الأميري» بعدها بنفي الخبر، ولكنه أقر بقلقه حول عجز الأجهزة التنفيذية القائمة عن إنجاز المشروع، ووجه الحكومة إلى تشكيل لجنة وزارية عليا جديدة لمتابعة المشروع وتلزيمة للقطاع الخاص، وهي

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن تضخم الحكومة أنه بعيداً عن تضخم تكلفة الإدارة الحكومية أكثر من 5 أضعاف ما بين عام 2000 وعام 2019، جيلت الحكومة على تأسيس أجهزة موازية لأجهزة قائمة، غرض التأسيس هو الهروب من تكلفة إصلاح الأجهزة العاجزة، هذا من جانب، وشراء الوالات بوظائف الأجهزة الجديدة ومنها مجالس عليا للتعليم والسرور والخصيص والاستثمار والبتروول والبيئة والزراعة...، ومعظمها في حالة مزرية. والمهم، هو أن إنشاء نحو 40 هيئة ولجنة ومجلس موازي، لم يثبت فقط فشله وتحول معظم تلك الموازية إلى أسوأ من سابقاتها، وإنما وضعت إستدامة المالية العامة معها إستدامة اقتصاد البلد وإستقراره في المستقبل أمام خطر حقيقي. في الأسبوع الفائت، ذكرت جريدة يومية احتمال قيام «الديوان الأميري» بتولي إعادة بناء المدينة القرية بعد تقرير أولي من

ما لم تستقر أسعار النفط حول 80 دولاراً للبرميل نضوب الاحتياطي العام بحلول عام 2021



السائلة - بحلول عام 2021 ما لم تستقر أسعار النفط حول 80 دولار أمريكي للبرميل، أو تتمكن الحكومة من إستصدار قانون دين عام جديد، والأخير يضعفه كثيراً عجز الحكومة عن ترشيد نفقاتها ووقف هدرها وفسادها. ولا بد من تحذير واجب، فكل من وكالات التصنيف الإئتماني وصندوق النقد الدولي تصدر أرقاماً مختلفة لسعر التوازن للموازنة العامة، بينما لعلم المالية العامة رأي قاطع فيما يصنف أو لا يصنف ضمن الإيرادات العامة، وهو رأي لا تتلزم به تلك المؤسسات، ولا حتى وزارة المالية، فالإيرادات التي تحتسب ضمن الإيرادات العامة، هي تلك الإيرادات الناتجة عن نشاط اقتصادي مستدام، وهي الاقتصادات التي تصول مآليتها العامة من الإستقطاعات الضريبية على ذلك النشاط. ولدينا اعتقاد بأن تلك المؤسسات تحتسب كلاً من إيرادات النفط وهي ناتجة عن بيع أصل ناضب أي غير مستدام، وكذلك الإيرادات الاستثمارية السبائية، وذلك خطأ خاطئ، ولا بد للكويت أن تخرج بمعادلتها الخاصة لحساب ما هو إيراد عام أسوأ بالبروج، خطورة الأمر، أن تلك الوكالات تتبالغ في خفض سعر التعادل للموازنة، وحتى من دون احتساب النفقات خارج الموازنة، وهي تقراً في الكويت بشكل خاطئ، وتقود إلى سياسات مالية غير حكيمة. وكالة «فيتش» قدرت فائض السنة المالية 2018/2019 بنحو 3.3 مليار دينار كويتي، بينما قدره في «الشال» بنحو نصف هذا الرقم، ويظل أيضاً حساباً له خاطئ، فهو أعلى لو طبقت عليه مبادئ علم المالية العامة.

جاء في تقرير الشال الاسبوعي عن التصنيف الإئتماني أنه وفقاً لتقرير 11 أبريل الجاري لوكالة «فيتش» للتصنيف الإئتماني، تحصل الكويت على تصنيف سيادي جيد «AA»، مع نظرة مستقبلية مستقرة، والتصنيف المالي الجيد في صالح الكويت إن قرأ بوعي وعرفت حدود مقاصده، وميزته الرئيسية هي خفض تكلفة الاقتراض في السوق الدولي لكل من القطاعين العام والخاص. والدعم مثل هذا التصنيف وفقاً للتقرير، يأتي من صيانة الكويت على إحتياطيات مالية بحدود 561 مليار دولار أمريكي، ضمنها 500 مليار دولار أمريكي لإحتياطي الأجيال القادمة، أي أصول أجنبية، ونحو 61 مليار دولار أمريكي قيمة أصول الإحتياطي العام. وحجم تلك الأصول البالغ نحو 394% من حجم الإقتصاد الكويتي، كاف لطمانته جمهور التقريرين من الراغبين في التعامل مع الكويت مالياً أو تجارياً حتى حدود المدى المتوسط. ويضيف التقرير نقطة قوة أخرى، حيث يذكر أن الموازنة العامة في الكويت تتوازن عند 60 دولار أمريكي للبرميل 75- دولار أمريكي وفقاً لوزارة المالية - وتلك من أدنى معدلات التوازن للدول النفطية التي تغطيها الوكالات.

نقاط الضعف تكمن في إستمرار الإعتماد الكبير للاقتصاد الكويتي على النفط، وفي ضعف مؤشرات الحكومة وضعف بيئة الأعمال والمخاطر الجيو سياسية إلى جانب التحديات المتزايدة أمام إستدامة المالية العامة. وتواجه الحكومة تحدياً حقيقياً حول إحتمال نضوب الإحتياطي العام - نعتقد أن المقصود أصوله

«إنجاز» تكرم متطوعي «أسواق المال»

بمبادرة كريمة من جمعية إنجاز الكويتية و بالتنسيق مع مكتب التوعية لدى هيئة أسواق المال، تم تكريم موظفي الهيئة المتطوعين في تنفيذ فعاليات برامج التعاون المشترك بين الجهتين، وذلك يوم الخميس الموافق 18 أبريل 2019، بمقر الهيئة. وناتى هذه البرامج تنفيذاً لعقد رعاية موقع بين الجهتين في نوفمبر من عام 2016، توّعت على عدة مراحل امتدت لعامين دراسيين استهدفت تعزيز مقومات الثقافة المالية ونشر الوعي المالي في القطاع التعليمي وتحديداً في مرحلتي التعليم المتوسطة والثانوية في مدارس حكومية وخاصة من كافة المحافظات الكويتية. هذا، وقد تنوعت البرامج التوعوية والتعليمية المنفذة بين برنامجي «قراراتي المالية»، ومشروع «العمر» للمرحلة المتوسطة وبرنامجي «التمويل الشخصي»، ومخيم الابتكار» والوقت الراهن.

بمبادرة كريمة من جمعية إنجاز الكويتية و بالتنسيق مع مكتب التوعية لدى هيئة أسواق المال، تم تكريم موظفي الهيئة المتطوعين في تنفيذ فعاليات برامج التعاون المشترك بين الجهتين، وذلك يوم الخميس الموافق 18 أبريل 2019، بمقر الهيئة. وناتى هذه البرامج تنفيذاً لعقد رعاية موقع بين الجهتين في نوفمبر من عام 2016، توّعت على عدة مراحل امتدت لعامين دراسيين استهدفت تعزيز مقومات الثقافة المالية ونشر الوعي المالي في القطاع التعليمي وتحديداً في مرحلتي التعليم المتوسطة والثانوية في مدارس حكومية وخاصة من كافة المحافظات الكويتية. هذا، وقد تنوعت البرامج التوعوية والتعليمية المنفذة بين برنامجي «قراراتي المالية»، ومشروع «العمر» للمرحلة المتوسطة وبرنامجي «التمويل الشخصي»، ومخيم الابتكار» والوقت الراهن.

ارتفاع سيولة البورصة إلى 59.6 بالمئة في الربع الأول

البحرين حققت انخفاضاً في سيولتها بنحو 26.6%، بينما كسب مؤشرها نحو 5.7%، وسوق أبوظبي خسرت سيولته 13.2% - بينما كسب مؤشره 3.2%، وسوق دبي خسرت سيولته نحو 3.1%، بينما كسب مؤشره نحو 4.2%. ورغم الأثر الكبير للمتغيرات العامة مثل الأحداث الجيو سياسية وعدم إستقرار أسعار النفط والتغيرات في بيئة العمل الناتجة عن تبني سياسات مالية واقتصادية إصلاحية مختلفة، إلا أننا نعتقد بحتمية العلاقة الطردية بين السيولة والأسعار. لذلك، سوف نتابع إستعراض تلك العلاقة لتلك البورصات بشكل فصلي، فحالة الكويت في الربع الأول من العام الجاري هي الحالة الصحيحة، وربما نرى توافق أكبر بين حركة المتغيرين للربع الثاني من العام في معظم البورصات الأخرى.



بسيولة الربع الرابع من العام الفائت، وهي البورصة الوحيدة التي سارت نزوحه إما إلى ضعف نسبي في حركة السيولة، وإما إلى فترة السماح ما بين حركة المتغيرين. سيولة تلك البورصات في الربع الأول مقارنة بسيولتها للربع الرابع من العام الفائت، كانت مختلفة، ارتفعت سيولة ثلاث بورصات، وانخفضت سيولة الأربع الأخرى، ولكن التوافق بين حركة السيولة والأسعار لم يصدق سوى في حالة واحدة. أعلى معدل نمو في سيولة تلك البورصات كان لبورصة الكويت التي ارتفعت سيولتها في الربع الأول من العام الجاري بنحو 59.6% مقارنة

بسيولة الربع الرابع من العام الفائت، وهي البورصة الوحيدة التي سارت نزوحه إما إلى ضعف نسبي في حركة السيولة، وإما إلى فترة السماح ما بين حركة المتغيرين. سيولة تلك البورصات في الربع الأول مقارنة بسيولتها للربع الرابع من العام الفائت، كانت مختلفة، ارتفعت سيولة ثلاث بورصات، وانخفضت سيولة الأربع الأخرى، ولكن التوافق بين حركة السيولة والأسعار لم يصدق سوى في حالة واحدة. أعلى معدل نمو في سيولة تلك البورصات كان لبورصة الكويت التي ارتفعت سيولتها في الربع الأول من العام الجاري بنحو 59.6% مقارنة

بسيولة الربع الرابع من العام الفائت، وهي البورصة الوحيدة التي سارت نزوحه إما إلى ضعف نسبي في حركة السيولة، وإما إلى فترة السماح ما بين حركة المتغيرين. سيولة تلك البورصات في الربع الأول مقارنة بسيولتها للربع الرابع من العام الفائت، كانت مختلفة، ارتفعت سيولة ثلاث بورصات، وانخفضت سيولة الأربع الأخرى، ولكن التوافق بين حركة السيولة والأسعار لم يصدق سوى في حالة واحدة. أعلى معدل نمو في سيولة تلك البورصات كان لبورصة الكويت التي ارتفعت سيولتها في الربع الأول من العام الجاري بنحو 59.6% مقارنة

بسيولة الربع الرابع من العام الفائت، وهي البورصة الوحيدة التي سارت نزوحه إما إلى ضعف نسبي في حركة السيولة، وإما إلى فترة السماح ما بين حركة المتغيرين. سيولة تلك البورصات في الربع الأول مقارنة بسيولتها للربع الرابع من العام الفائت، كانت مختلفة، ارتفعت سيولة ثلاث بورصات، وانخفضت سيولة الأربع الأخرى، ولكن التوافق بين حركة السيولة والأسعار لم يصدق سوى في حالة واحدة. أعلى معدل نمو في سيولة تلك البورصات كان لبورصة الكويت التي ارتفعت سيولتها في الربع الأول من العام الجاري بنحو 59.6% مقارنة

«الخليج» يحرز لقب كأس «اتحاد المصارف» لكرة القدم



أحمد الأمير

يحتضن بنك الخليج الفعاليات الفنية من خلال رعايته الذهبية لإنتاج ضخم جديد للمسرحية الغنائية «مذكرات بحار» في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي. يُعيد مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي عرض «مذكرات بحار» في الفترة من 24 إلى 27 أبريل الجاري، ومن 29 أبريل إلى 2 مايو المقبل، وهي ملحة الشاعر الراحل محمد الفايز والموسيقار الكبير غنّام الديكان، بمشاركة كريمة من الفنان القدير شادي الخليج، وبرؤية درامية مختلفة صاغها الروائي الشاب سعود السنوسي، مستلهمة من قصص وشخصيات الماضي ومزودة بنصوص من ديوان «مذكرات بحار» للشاعر الراحل محمد الفايز.

يحتضن بنك الخليج الفعاليات الفنية من خلال رعايته الذهبية لإنتاج ضخم جديد للمسرحية الغنائية «مذكرات بحار» في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي. يُعيد مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي عرض «مذكرات بحار» في الفترة من 24 إلى 27 أبريل الجاري، ومن 29 أبريل إلى 2 مايو المقبل، وهي ملحة الشاعر الراحل محمد الفايز والموسيقار الكبير غنّام الديكان، بمشاركة كريمة من الفنان القدير شادي الخليج، وبرؤية درامية مختلفة صاغها الروائي الشاب سعود السنوسي، مستلهمة من قصص وشخصيات الماضي ومزودة بنصوص من ديوان «مذكرات بحار» للشاعر الراحل محمد الفايز.



الفريق مع إدارة البنك

مساعدة المدير العام للاتصالات الخارجية لدى بنك الخليج قائلاً: «يسعدنا إجران على رعاية رئيس اتحاد مصارف الكويت شهدت خلالها المباراة النهائية التي أقيمت على استاد النادي العربي الرياضي في منطقة المنصورة، فوز فريق بنك الخليج على منافسه فريق بنك بوبيان بنتيجة 3-0». قامت إدارة اتحاد مصارف الكويت بتقديم الميداليات إلى أعضاء فريق بنك الخليج لكرة القدم تقديراً لجهودهم وإحرازهم لقب الفوز. كما تم تكريم لاعبي البطولة حيث حصل كل من أحمد علوم على لقب «أفضل حارس مرمي»، و وليد الشمري على لقب «أفضل لاعب» للبطولة. وتعليقاً على الفوز، صرح أحمد الأمير،

مساعدة المدير العام للاتصالات الخارجية لدى بنك الخليج قائلاً: «يسعدنا إجران على رعاية رئيس اتحاد مصارف الكويت شهدت خلالها المباراة النهائية التي أقيمت على استاد النادي العربي الرياضي في منطقة المنصورة، فوز فريق بنك الخليج على منافسه فريق بنك بوبيان بنتيجة 3-0». قامت إدارة اتحاد مصارف الكويت بتقديم الميداليات إلى أعضاء فريق بنك الخليج لكرة القدم تقديراً لجهودهم وإحرازهم لقب الفوز. كما تم تكريم لاعبي البطولة حيث حصل كل من أحمد علوم على لقب «أفضل حارس مرمي»، و وليد الشمري على لقب «أفضل لاعب» للبطولة. وتعليقاً على الفوز، صرح أحمد الأمير،